اليوم صمت المرشحين.. وغداً كلام الشعب

١٥١٦ مرشحاً يتنافسون على ٢٥٠ مقعداً

حصة حلب ٥٢ مقعداً في المجلس.. وقوائم المستقلين تتنافس على مقاعد «الشعب»

محافظ اللاذقية: توفير ما يلزم لإنجاز الانتخابات

الوطن

يدخل اليوم المرشحون يوم الصمت الانتخابي وذلك استعداداً لانتخابات مجلس الشعب التي ستجري يوم غد الإثنين والتي سوف يتنافس فيها ١٥١٦ مرشحاً على ٢٥٠ مقعداً، وفي هذا اليوم تتوقف كل النشاطات الانتخابية للمرشحين وفق ما ينص عليه قانون الانتخابات العامة.

وأكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أنه وفق ما ينص عليه القانون توقف الدعاية الانتخابية قبل ٢٤ ساعة من موعد الانتخابات، مشيراً إلى أن الصمت الانتخابي هي حالة تعلنها اللجنة العليا للانتخابات وهي تبدأ من الساعة السابعة من صباح اليوم الأحد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مراد أنه في هذا اليوم يحظر على المرشحين ومن يتبعهم ومن يدعمهم القيام بأي دعاية انتخابية، مضيفاً: كما يحظر على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة بث أي برامج انتخابية لأي من المرشحين، وعلى الجهات المعنية ووزارة الداخلية تنفيذ هذه التعليمات وإجراء الضبط اللازم لمن يقوم بالدعاية الانتخابية خلال هذا اليوم.

وبيّن أنه تم تأمين كل المستلزمات الانتخابية، أي كل ما تحتاجه المراكز الانتخابية، مشيراً إلى أنه يمكن أن يكون هناك أكثر من صندوق في المركز الواحد، ولافتاً إلى أن عدد المراكز في سورية ٨١٥١ مركزاً.

وأشار إلى أن عدد المرشحين المستمرين في الترشح هو ١٥١٦ سوف يتنافسون على ٢٥٠ مقعداً، مؤكداً أنه بعدما بتت اللجان القضائية الفرعية بطلبات الانسحاب بلغ عدد المنسحبين ٧٤٣٧ من أصل ٨٩٥٣ مرشحاً.

وأشار مراد إلى أن انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع استحقاق دستوري مهم، وتم احترام المواعيد القانونية والدستورية لإجرائه في موعده المحدد، رغم محاولات البعض من التنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية منع ممارسة المواطنين لحقهم الانتخابي، إلا أن الدولة السورية بكل مكوناتها لديها إصرار على المضي قدماً في إجراء هذه الانتخابات التشريعية بإشراف قضائي كامل بدءاً من الترشيح وحتى إعلان النتائج، بما يعكس احتراماً للأطر الدستورية ويسقط كل محاولات التشكيك والابتزاز السياسي الرخيص الذي تمارسه قوى معروفة بتنفيذها لمخططات خارجية مشبوهة.

بذخ إعلاني في حلب

وفي حلب استنفر المرشحون لانتخابات مجلس الشعب في دوره التشريعي الرابع، مناصريهم قبل يومين من موعد الانتخابات التي ستجري غداً الإثنين، لكسب أكبر عدد ممكن من المصوتين في صناديق الاقتراع.

واكتسبت الحملة الدعائية زخمها النهائي، بعدما غطت إعلانات المرشحين المستقلين مفاصل مدينة حلب من شوارع وتقاطعات طرق ومستديرات، ولم تستثن الجدران والأشجار وأعمدة الكهرباء وحتى إشارات المرور، حتى باتت الإعلانات الطرقية، وخصوصاً «البوسترات» التي صرف عليها ببذخ واضح، غطاءً طبيعياً للمدينة، ولاسيما في شطرها الغربي الراقي.

وفسر متابعون للعملية الانتخابية، استهداف المرشحين بإعلاناتهم الانتخابية لأحياء غرب حلب بشكل أساس، إلى أنهم يعتمدون على العلاقات الشخصية لنسج تحالفاتهم في أحياء شرق المدينة الشعبية.

وأشاروا لـ«الوطن» إلى أن مرشحي مناطق حلب، غزوا بإعلاناتهم مدينة حلب لكسب أصوات أبناء الريف الذين سكنوا المدينة خلال سنوات الحرب ولم يعودوا إلى مناطقهم المحررة من الإرهاب، لذلك اختلطت وتداخلت حملات مرشحي دائرة مدينة حلب الدعائية بحملات مرشحي مناطق حلب.

ولفتوا إلى أن استقبالات مرشحي مناطق حلب، اتكلت على المضافات لجذب مناصريهم المحتملين، حيث أقيم أو نصب عدد من المضافات في الأحياء الشعبية أو عند تخوم المناطق الشعبية مع نظيرتها الراقية، على حين اعتمد الكثير من مرشحي دائرة مدينة حلب، وخصوصاً من أعضاء القوائم المعلن عنها على مطارح «٥ نجوم» من فنادق ومقاصف ومنتديات الأندية الرياضية التي تحتوي على مسابح، وسيلة لاجتذاب مناصريهم الافتراضيين في الانتخابات التي يعولون عليها لحجز مقعد لهم تحت قبة البرلمان.

وبينما اطمأن مرشحو قائمة «الوحدة الوطنية» التي شكلت باختيار قيادة حزب البعث من الفائزين في الاستئناس الحزبي، لمصيرهم الانتخابي، شغل المرشحون المستقلون بتشكيل القوائم الانتخابية من مرشحين أقوياء قادرين على كسب أصوات الناخبين بتحالفاتهم داخل القائمة وبعلاقاتهم الجيدة مع جهات فاعلة في العملية الانتخابية.

وبدا أن قوائم المرشحين التي تشكلت عن دائرتي المدينة والريف، باتت تشكل هم باقي المرشحين وشغلهم الشاغل، إذ لا يزال صدى فوز قوائم بكامل أعضائها في انتخابات الدور التشريعي الثالث السابق، يتردد داخل الدهاليز الانتخابية وفي أذهان المرشحين الحاليين من خارج القوائم المشكلة خشية تكرار السيناريو السابق الذي أقصى كل المرشحين غير المتحالفين داخل قوائم قوية متماسكة ومدعومة.

وأفضت تحالفات المرشحين المستقلين الحاليين عن تشكيل أربع قوائم مناصفة بين دائرتي المدينة ومناطق المحافظة، إلا أن قائمة واحدة عن المدينة وأخرى عن المناطق، تستأثر باهتمام وعناية الناخبين لتضمينهما أسماء لامعة لها حضورها داخل الدائرتين، وسبق لأعضاء القائمين الفوز في الانتخابات السابقة والتي سبقتها أيضاً، لذلك تعلق الآمال على هاتين القائمتين المحظيتين لحجز مقاعد المستقلين في مجلس الشعب عن محافظة حلب.

وتبلغ حصة محافظة حلب لعضوية مجلس الشعب، ٥٢ مقعداً، ٣٢ منها لدائرة مناطق المحافظة و٢٠ مقعداً لدائرة المدينة، ويستحوذ المستقلون على ٧ مقاعد عن قطاع «أ» البالغ عدد مقاعده ٢٤ مقعداً، وعلى ١١ مقعداً من القطاع «ب» من أصل ٢٨ مقعداً خاصاً به.

اللاذقية مستعدة للاستحقاق

وفي اللاذقية أكد المحافظ عامر هلال استعداد المحافظة لإنجاز انتخابات مجلس الشعب يوم غد الإثنين، لافتاً إلى توفير كل مستلزمات نجاح العملية الانتخابية.

وخلال اجتماعه مع مديري المناطق ورؤساء الأقسام الشرطية بحضور رئيس اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات القاضي أسد محرز ومعاون قائد شرطة اللاذقية العميد رضوان الحجي، أكد هلال ضرورة تعاون كل الجهات لإنجاح الانتخابات وتلافي أي ملاحظات يمكن أن تظهر خلال اليوم الانتخابي.

وتمت خلال الاجتماع مناقشة كل ما يتعلق بالانتخابات والتأكيد على التنسيق بين كل الجهات وضمان حماية المراكز وتوفير الأمن فيها، وعدم السماح بوقوع تجاوزات ومعالجة أي إشكاليات، كما تم تشكيل غرفة عمليات لمتابعة العملية الانتخابية وإبلاغها عن أي خلل أو أي تجاوز لمعالجته وفق القانون.

وتطرق الاجتماع إلى وضع لوجستيات العمل في خدمة العمل الانتخابي وتسهيل عمل مختلف الجهات بالتنسيق مع اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات، كما تم توزيع الصناديق وعددها ٧٩٣ صندوقاً وإيصالها إلى المراكز الانتخابية وعددها ٨٨٩ مركزاً انتخابياً موزعة على مساحة المحافظة.

٧٥ مرشحاً في الحسكة

وبين محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح الرئيس الإداري للانتخابات بالمحافظة في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم تقديم كل الإمكانات المتوافرة ووسائل الدعم اللوجيستي الخاص بالعملية الانتخابية التي ستجري يوم غد الإثنين في ظل الظروف المعقّدة التي تشهدها المحافظة اليوم، داعياً اللجان الانتخابية أن تتعامل مع الناخبين بروح المواطنة والمسؤولية والالتزام بالحيادية والشفافية بعيداً عن الرواسب والمفرزات السلبية من أجل القيام بواجبها على أكمل وجه، مشدداً على أن أي خطأ يحصل من جانب أي شخص في اللجان الانتخابية سيعرّض مرتكبه للمساءلة والمحاسبة الفورية حسب القوانين والأنظمة النافذة المعمول بها.

محافظ الحسكة لـ«الوطن»: الاستحقاق حالة وطنية ولن نتهاون مع أي خطأ

وأشار إلى أن العملية الانتخابية هي استحقاق وطني يُضاف إلى كل الاستحقاقات الوطنية المطلوبة منا كدولة وكمواطن على حد سواء، وهي مهمة وطنية منوطة بالمواطن قبل المسؤول، وما يعنينا في هذا السياق هو سلامتها وسيرها بالشكل الصحيح، بعيداً عن اللغط والأحاديث غير المجدية والموثقة بالأدلة الدامغة من مدى صحتها أو خلافها.

وأضاف: أي خطأ من جانب لجان الصناديق لن يمر مرور الكرام وسيتم التعامل معه بالقانون بوجود رئيس اللجنة الانتخابية القضائية، وسيتم عزلها وتعيين بدلاً منها بشكل فوري، ولن يكون هناك أي تهاون إذا وردت أي معلومة أو شكوى صحيحة بشأنها في ظروف المحافظة المشار إليها آنفاً، ولاسيما ظروف التنقّل بين مدينتي الحسكة والقامشلي وريفيهما.

وبين رئيس اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات القاضي فاضل النوح، أن عدد المرشحين الذين استمروا في ترشيحهم بعد إغلاق باب الانسحاب، لخوض انتخابات مجلس الشعب التي ستجري يوم غد الإثنين بلغ ٧٥ مرشحاً، والذين سيتنافسون على ١٤ مقعداً، من خلال العملية الانتخابية التي ستتم من خلال ١٧٥ مركزاً انتخابياً موزعين على مدينتي الحسكة والقامشلي وريفيهما.

لجان المراكز في القنيطرة تؤدي اليمين

أدى رؤساء وأعضاء لجان المراكز الانتخابية في محافظة القنيطرة وتجمعاتها بمحافظات دمشق وريفها ودرعا اليمين القانونية أمام رئيس اللجنة القضائية الفرعية القاضي المستشار هيثم الحكيم.

وقدم رئيس اللجنة القضائية الفرعية شرحاً للمهام الموكلة لهم والإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية وتم تزويدهم بالتوجيهات اللازمة بما يضمن حسن سيرها ونجاحها وضرورة أن يكون أعضاء اللجان على مسافة واحدة من جميع المرشحين وجميع الناخبين.

وأكد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران على رؤساء وأعضاء لجان المراكز الانتخابية أن يكونوا على قدر المسؤولية لضمان إنجاز هذه الانتخابات بكل حياد وشفافية ونزاهة.

وأكد الأمين العام لمحافظة القنيطرة ماهر أسعد أن المحافظة قامت بتجهيز ١٧٠ مركزاً انتخابياً على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين في محافظات درعا ودمشق وريفها.

والرقة تنتخب

وبيّن محافظ الرقة عبد الرزاق خليفة لـ«الوطن»، أن المحافظة اتخذت كل الإجراءات والترتيبات اللازمة لتمكين مواطنيها من المشاركة بانتخابات الدور التشريعي الرابع لمجلس الشعب في ١٥ الشهر الحالي، وحددت ٨٨ مركزاً انتخابياً بالمحافظة وخارجها في العديد من المحافظات.

وأكد خليفة جاهزية كل المراكز الانتخابية في المحافظة وعددها ١٥ مركزاً في الريف الغربي، و٣٩ مركزاً في الريف الشرقي كالسبخة ومعدان والحمدانية ودبسي عفنان، وكذلك المراكز الانتخابية الموزعة في محافظات حمص وحماة وطرطوس واللاذقية وريف دمشق والحسكة، ومركز انتخابي في دير الزور.

وشدد خليفة على أهمية المشاركة في هذا الاستحقاق الدستوري لكل مواطن، لكونه حقاً وواجباً في آن واحد من أجل بناء وطننا ومؤسساته، وضرورة اختيار المرشح القادر على تمثيل الشعب ونقل ومعالجة هموم المواطن تحت قبة المجلس لكونه صلة الوصل بين المواطن والمؤسسات الحكومية.

محافظ القنيطرة للجان المراكز الانتخابية: عليكم بالحياد والشفافية والنزاهة

محافظ الرقة لـ«الوطن»: المحافظة اتخذت كل الإجراءات لتمكين المواطنين من الانتخاب

أعد الملف - محمد منار حميجو - خالد زنكلو - عبير محمود - دحام السلطان - خالد خالد

غرف الدرجة الممتازة تتجاوز مليون ليرة.. والأركيلة مع خرطوم جديد بـ٣٠ ألف ليرة

«السياحة» تصدر أسعاراً جديدة للمطاعم والفنادق..
مدير الجودة لـ«الوطن»: ترضي الزبون والضيف لتقديم الخدمة المناسبة

منشآت الإطعام من فئة ٥ نجوم تصدق أسعارها الخاصة من المديرية المعنية

فادي بك الشريف

أصدرت وزارة السياحة نشرة أسعار جديدة حددت بموجبه ضوابط تقاضي بدل الخدمات في منشآت الإطعام السياحية والإعلان عنها.

وبموجب القرار الذي «حصلت الوطن على نسخة منه»، حددت الوزارة الحد الأعلى لبدلات الخدمات المقدمة في منشآت الإطعام السياحية المصنفة بفئة نجمتين وفق المكونات والأوزان الواردة في جدول تأشيري ملحق بهذا القرار، وأهم ما تضمنه الجدول التأشيري، تحديد سعر الطبق الشرقي وزن ٧٥ غرام لحم غنم بـ٨٥ ألف ليرة، والدجاج بـ٧٣ ألف ليرة.

الجدول التأشيري

وتراوحت أسعار أطباق المشاوي بأنواعها وأطباق المأكولات الغربية بين ٦٥ ألف ليرة وحتى ٤٥٠ ألف ليرة، أما السلطات بأنواعها فتراوحت بين ٢٥ ألفاً للطبق وحتى ٤٨ ألف ليرة، وبالنسبة للفتات تراوح سعر الزبدية ٤٥٠ مل بين ٢٥ ألفاً و٢٨ ألف ليرة، والبيتزا شخصي خضر بـ٧٥ ألفاً في حين العائلي خضر بقيمة ١٢٥ ألف ليرة.

أما المقبلات الشرقية فتراوحت الأسعار بين ١١ إلى ٢٠ ألفاً حسب الوزن والقطع، في حين أسعار الفروج حدد بالنسبة للبروستد زنة ١٥٠٠ غرام مع ملحقاته بـ١٥٠ ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للفروج المشوي، أما وجبة شاورما الدجاج مع ملحقاتها زنة ٢٠٠ غرام حدد بـ٥٠ ألف ليرة ووجبة الشاورما لحم غنم ٢٠٠ غرام بسعر ٩٥ ألف ليرة، والسندويش لحوم غربية تراوح بين ٢٢ و٨٥ ألف ليرة.

وبالنسبة للحلويات تراوحت الأسعار بين ١٣ ألفاً وحتى ٣٥ ألف ليرة، والمشروبات الساخنة والغازية تراوحت أسعارها بين ٤٥٠٠ ليرة وحتى ٣٠ ألف ليرة، والأراكيل «معسل أو تنباك نوع جيد»، حدد سعرها بـ٢٥ ألف ليرة، إضافة إلى ٥ آلاف ثمن خرطوم استخدام لمرة واحدة.

وبموجب القرار يضاف إلى الأسعار الواردة في الجدول التأشيري نسبة ١٥ بالمئة لمنشآت الإطعام السياحية من مستوى ٣ نجوم، ما عدا وجبات الفروج (البروستد- المشوي...) في مطاعم الوجبات السريعة المصنفة بالمستوى ذاته حيث تحدد النسبة بـ٢٠ بالمئة فقط.

وأضاف القرار إلى الأسعار الواردة في الجدول التأشيري نسبة ٣٥ بالمئة لمنشآت الإطعام السياحية من مستوى ٤ نجوم ما عدا وجبات الفروج (البروستد- المشوي...) في مطاعم الوجبات السريعة المصنفة بالمستوى ذاته حيث تحدد النسبة بـ٢٠ بالمئة فقط.

وألزم القرار منشآت الإطعام السياحية المصنفة من فئة ٥ نجوم بتصديق لوائح الأسعار الخاصة بها المتضمنة بدلات الخدمات المقدمة وذلك من المديرية المعنية في الوزارة.

شروط

وأوضح القرار أنه وفي حال رغبة مستثمري المنشآت المذكورة أعلاه بتقديم أي خدمات غير الواردة في الجدول التأشيري الملحق بهذا القرار، التقدم إلى مديريات السياحة في المحافظات بالطلب اللازم مرفقاً ببطاقة التكلفة لهذه الخدمات (اسم الطبق/ المشروب، متضمنة الأوزان التفصيلية لكل المكونات والسعر المقترح) ليصار إلى دراستها والإقرار بشأنها وفق أسس التسعير المعتمدة، وتتقيد هذه المنشآت بعدم تقديم أي خدمة غير مسعرة.

وترك القرار لمستثمري هذه المنشآت (شريطة الالتزام بالأوزان والشروط الفنية والخدمية المعتمدة في الجدول التأشيري بالإضافة إلى معايير الجودة ما يلي: تسمية الخدمات المقدمة في منشآتهم وفق ما يرونه مناسباً، وتسعير الخدمات المقدمة في منشآتهم بما لا يتجاوز الحد الأعلى الوارد في الجدول التأشيري الملحق بهذا القرار، وفي حال رغبة مستثمر المنشأة إغناء الخدمات الواردة في جدول الأسعار التأشيري بمكونات إضافية أو أوزان مختلفة عن الجدول التأشيري، فيتم التقدم لمديرية السياحة المعنية بتكلفة هذه الخدمة متضمنة الأوزان التفصيلية لكل المكونات وفق بطاقة احتساب التكلفة المتوفرة لدى غرف السياحة والسعر المقترح ليصار إلى دراستها من المديرية المختصة أو من مديرية السياحة المعنية والإقرار بشأنها وفق أسس التسعير المعتمدة.

وفي حال تغير أسعار المواد الأولية يمكن التقدم من مستثمر المنشأة ببطاقة التكاليف للمواد المدرجة في الجدول التأشيري ليصار إلى دراستها من دائرة القياس والجودة في مديرية السياحة المعنية وفق الآلية المعتمدة من الوزارة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب على الأكثر.

ومنح القرار مستثمري منشآت الإطعام السياحية المشمولين بأحكام القرار مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور هذا القرار لتصديق لائحة أسعار الخدمات المقدمة في منشآتهم (لائحة رئيسية واحدة على الأقل) من مديريات السياحة في المحافظات، عدا منشآت الإطعام من مستوى ٥ نجوم ويتم تصديق أسعارها حصراً من المديرية المعنية في الوزارة.

وفي حال تغير أسعار المواد الأولية يمكن التقدم من مستثمر المنشأة ببطاقة التكاليف للمواد المدرجة في الجدول التأشيري ليصار إلى دراستها من دائرة القياس والجودة في مديرية السياحة المعنية وفق الآلية المعتمدة من الوزارة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب على الأكثر.

واعتبر القرار الأسعار الصادرة وفق الجدول التأشيري الملحق بالقرار سارية المفعول وواجبة التطبيق فور الإعلان عنها من الوزارة من خلال موقع الوزارة الإلكتروني أو من خلال وسائل الإعلان المقروءة أو المسموعة.

وشدد القرار على ضرورة الإعلان عن الأسعار بحيث يتم وضع لائحة أسعار في مكان بارز وبشكل لائق على مدخل المنشأة مضاءة ليلاً أو على حامل عند بهو الدخول، وبما يُمكن من قراءتها بشكل سهل وواضح قبل الدخول إلى المنشأة.

وألزم القرار بوضع لوائح أسعار على الطاولات أو يتم تقديمها للضيوف حال جلوسهم قبل الطلب ويمكن الاستعاضة عنها بلوائح أسعار توضع في مكان الطلب بالطريقة المناسبة بالنسبة لمطاعم الوجبة السريعة، ويسمح أن تكون مترافقة مع اسم الوجبة أو الطبق أو السندويش وصورتها ومكوناتها.

وأوضح القرار أنه من حق الضيف لمنشآت الخدمة السريعة استلام الفاتورة من المكان المخصص للطلبات، وبالنسبة للمطاعم والمقاهي وصالات الشاي ألزم القرار المنشأة بتقديم الفاتورة للضيف بطريقة لائقة: من (مصنف- علبة...) وبعد دفع قيمتها من قبل الضيف تعاد له بطريقة لائقة ويترك له أخذها أو تركها.

وكما ألزم القرار مستثمري المنشآت السياحية الخاضعين لأحكامه بالإعلان عن الأسعار وفق الآلية الواردة في المادة /٤/ من هذا القرار، وتقديم فواتير مطبوعة ومعتمدة أصولاً متضمنة عدد من البنود كما شدد على عدم استخدام اللحوم المجمدة مسبقاً (دجاج- لحوم حمراء) في تحضير الأطعمة والوجبات ويجب على مستثمر المنشأة استخدام اللحم الطازج المطابق للشروط والتعليمات الصحية ويجب أن يكون الاستجرار صحيحاً وبموجب فواتير نظامية ويتم تزويد كل اللحوم قيد التحضير (في البرادات) ببطاقة تعريف تبين تاريخ وصولها إلى البرادات أو المجمدات وتعليمات استخدامها ورقم الوجبة ومدة صلاحيتها للاستخدام، وضرورة الدلالة على مستوى المنشأة التصنيفي بالنجوم ضمن اللوحة الاسمية للمنشأة وعلى الفاتورة ولوائح الأسعار بما يمكن الضيف من قراءتها بشكل واضح وضمن الفاتورة معنونة باسم المنشأة، والإعلان عن أرقام هواتف الشكاوى العائدة للوزارة ولمديرية السياحة المختصة ورقم شكاوى واتساب وفق ما يراه مستثمر المنشأة مناسباً له على أن تكون هذه اللوحة لائقة وواضحة للضيوف.

> كيلو المشاوي بـ٤٥٠ ألف ليرة ووجبة الشاورما بـ٥٠ ألف

دون الـ١٨ عام

وأكد القرار ضرورة الالتزام بارتداء اللباس اللائق الموحد من قبل العاملين بالمنشأة، وتوفير مستلزمات التعقيم والمحارم الورقية من دون تكاليف إضافية تفرض على الضيوف، وعدم تقديم الأراكيل لمن هو دون الثامنة عشرة، وتوفر العدد المطلوب من العمال المحدد وفق مستوى المنشأة التصنيفية، وتوفير العدد الكافي من العاملين من خريجي كليات السياحة والمعاهد والمدارس الفندقية العائدة للوزارة ومراكز التدريب السياحي المرخصة لتقديم الخدمات اللازمة للزبائن حسب مستوى التصنيف ٥ بالمئة من العدد الإجمالي للعاملين للمنشآت تصنيف نجمتين و٣ نجوم و١٠ بالمئة للمنشآت ذات تصنيف ٤ و٥ نجوم، واستخدام مديرين وعمال تتوافر فيهم الشروط المعتمدة، وحصول كل عامل في المنشأة على بطاقة صحية وبطاقة عمل سياحي.

وسمح القرار بتقاضي نسبة لا تزيد على (١٠) عن الأسعار الواردة في الجدول التأشيري الملحق بهذا القرار وذلك حصراً للمنشآت السياحية المصنفة بفئة نجمتين ٣ نجوم المستثمرة ضمن المجمعات التجارية على أن تضمن القيمة ضمن لوائح الأسعار المصدقة من مديريات السياحة، كما سمح للمنشآت التي تدار أو تستثمر من قبل شركة إدارة دولية معتمدة من قبل الوزارة بتقاضي زيادة في الأسعار بمقدار ١٥ بالمئة عن الأسعار الواردة في الجدول التأشيري والمعتمدة للمستوى المرخص به المنشأة نفسها.

وألزم مديريات السياحة بتصديق لوائح الأسعار خلال مدة ثلاثة أيام عمل من تاريخ ورود الطلب إليها، وتلتزم دائرة القياس والجودة السياحية في مديرية السياحة المعنية باقتراح الأسعار التي تراها ويحق لمستثمر المنشأة الاعتراض على هذه الأسعار من خلال لجنة الاعتراض المشكلة وفق القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢.

تسعيرة لمنشآت المبيت

أصدرت وزارة السياحة قراراً حددت بموجبه الحدود العليا لبدل الخدمات المقدمة في منشآت المبيت السياحية (فنادق-فنادق إقامة) من الدرجة الممتازة ٤ نجوم والدرجة الأولى ٣ نجوم والدرجة الثانية نجمتان.

وحسب القرار الذي حصلت الوطن على نسخة منه تراوح بدل الإشغال وذلك حسب الغرفة إن كانت مفردة أو مزدوجة أو جناح أو جناح يضاف إليه غرفتا نوم وصالون، في فنادق الدرجة الممتازة « ٤ نجوم» بين ٤٨٥ ألف وحتى ١,٠٥٠ مليون ليرة، وكلفة السرير الإضافي بـ٧٥ ألف ليرة، وبالنسبة لفنادق الدرجة الأولى تراوحت الأسعار بين ٣٣٠ ألفاً وحتى ٧٠٠ ألف، وكلفة السرير الإضافي بـ٥٥ ألف ليرة، أما فنادق الدرجة الثانية تراوحت الأسعار بين ١٨٠ ألفاً و٣٩٠ ألف ليرة، وكلفة السرير الإضافي ٤٠ ألف ليرة.

كما حدد القرار الكلف التفصيلية لكافة الخدمات في فنادق منشآت المبيت السياحية، على أن يسمح للمنشآت التي تحقق معايير الجودة بنسبة تفوق ٥٠ علامة بتقاضي زيادة عن بدل الخدمات بما لا يتجاوز ١٥ بالمئة عن الأسعار المحددة في نص القرار، كما تم منح حسومات على بدل خدمات المجموعات السياحية بنسب مختلفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي أن الأسعار الجديدة جاءت وفقاً لدراسة أسعار المواد الأولية، وتغير أسعار حوامل الطاقة والكلف التشغيلية عموماً على الخدمات السياحية المقدمة في منشآت الإطعام والإقامة.

وأوضح البلخي أن التعرفة تحقق التوازن ما بين الضيف والمنشأة لتقديم الخدمة السياحية المناسبة مع لحظ تكاليف المواد الأولية وتكاليف التشغيل في هذه المنشآت.

وأشار إلى أن الدراسة شملت النظر بواقع الفنادق وخاصة بعد ارتفاع أسعار المواد التشغيلية كمواد التنظيف وغيرها وتأثير حوامل الطاقة على عمل المنشآت ولاسيما فيما يخص استخدام المولدات لتأمين مستلزمات العمل اليومية.